الفصل الاول

الاطار المنهجي للبحث

أولا: المقدمة

ثانياً : الدراسات السابقة

المبحث الأول

أولاً : المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والمحرك للاقتصاد السوداني حيث يساهم بحوالي 39.4% و 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي للاعوام 2012 و2013 على التوالي ويعتمد عليه أكثر من 60% من إجمالي السكان في توفير سبل العيش ويستوعب حوالي 57% من القوى العاملة كما يوفر مدخلات إنتاج الصناعات التحويلية كالزيوت والسكر والنسيج , ويعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة و الأمن الغذائي في البلاد

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 175 مليون فدان المستغل منها حالياً في حدود 26% معظمه في القطاع المطري التقليدي والحديث (حوالي 40 مليون فدان) والمتبقي (حوالي 5 مليون فدان) في القطاع المروي. كما يتمتع السودان بثروة غابية كبيرة تقدر بحوالي 52 مليون فدان, كما تقدر مساحة المراعي الطبيعية بنحو 118 مليون فدان، وتبلغ حصيلة السودان من مياه نهر النيل بحوالي 18.5 مليار متر مكعب محسوبة في وسط السودان حسب اتفاقية مياه النيل للعام 1959م بجانب كميات مقدرة من مياه الأمطار والأنهر والخيران الموسمية والمياه الجوفية. يمتلك السودان ثروة حيوانية كبيرة تقدر بحوالي 104مليون رأس حسب تقديرات وزارة الثروة الحيوانية عام 2012 ، كما يعتبر السودان مستودعاً هاماً للحياة البرية. هذه الثروات العظيمة إذا أحسن استغلالها لن تلبى حاجات السودان فقط ولكن ستساهم في تلبية حاجات جيرانه في العالمين الأفريقي والعربي والعالم أجمع حيث أن السودان مصنف كأحد ثلاثة أقطار يمكن أن تساهم بفاعلية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. ،وظل الاستقلال الامثل لامكانياتالسودان وموارده الزراعية الكبيره والمتنوعة وتطورها لتحيق الرفاهيه لاهله املاكبيرا وتحديا متجددا منذ فجر

الاستقلال وحتي هذا التاريخ شهدتالبلاد وضع العديد من الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات المختلفة للاجيال بهدفتطوير القطاع الزراعي ،ومن ثم فإن الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد وعليهاتقوم بتطبيق اسس التخطيط الاقتصادي حتي يتمكن القطاع الزراعي من زيادة الانتاجلمعظم المناشط الاقتصادية ،وبرغم من هذه الامكانيات الزراعية الضخمة المتوفرهبالسودان فإن تنمية القطاع الزراعي والاستفاده القصوى من ميزاته لا زالت تتطلبالجهود لاستقلالها حتي تدفععجلة التنميه نحو الرقى والتقدم,ويتمتع القطاع الزراعفى السودان بفرص هائله وامكانيات هائله توفر المقومات الاساسيه للتنميه الاستثمارفيه.

مشكلة البحث:-

تسعي لمعرفة دورالتخطيط في تنمية القطاع الزراعي إضافة إلي المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي.

أسئلة البحث:-

إلي أي مدي ساهم التخطيط الإقتصادي في تنمية القطاع الزراعي.

فرضيات البحث:-

- يعتمد القطاع الزراعي علي التخطيط الإقتصادي.

- هنالك عدم إلتزام ببرامج التخطيط في الزراعة.
- هنالك مشاكل أعاقت تنفيذ التخطيط .

الأهمية العلمية:-

إثراء الجانب المعرفي وتزويد المكتبة بمعلومات جديدة عن الموضوع (الفجوه).

الأهمية العملية:-

تزويد متخذي القرار في قطاع الزراعية وصناع القرار في التخطيط بأهمية التخطيط في الزراعة.

أهداف البحث:-

- معرفة مفهوم التخطيط الإقتصادي.
- معرفة مكونان القطاع الزراعي وأهميته.
- معرفة دور التخطيط الإقتصادي الزراعي.
- معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور القطاع الزراعي.

منهجية البحثة:-

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليليالاحصائى بجمع المعلومات من مصادرها

مصادر جمع البيانات:-

مصادر اوليه:- (استبيان)

مصادر ثانويه:-

المراجع والكتب والدراسات السابقه بالاضافه الي التقرير السنوي لبنك السودان والعرض الاقتصاديلوزاره الماليه ووتقرير وزاره الزراعه ووالتقرير الاحصائى السنوي وتقرير صندوق النقد الدولي وتقرير البنك الدولى.

حدود الدراسه:-

الحدود المكانيه :جمهوريه السودان

الحدود الزمانيه:2006م-2016م

هيكل البحث:-

شمل هذا البحث على خمس فصول حيث تناول الفصل الاول علي الاطارالمنهجي اولاًالمقدمة وثانياًالدراسات السابقة اما الفصل الثاني فتناول الاطار النظري للتخطيط الاقتصادي فشمل علي مبحثين المبحث الاول ماهية التخطيط الاقتصادي اما المبحث الثاني القطاع الزراعي اما الفصل الثالث: التخطيط الاقتصادي اما المبحث الاول في شمل علي الخطة ربع القرنية 2007 – 2031م. و المبحث الثاني: أداء القطاع الزراعي للفترة2014 – 2012 والمبحث الثالث: البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي 2015-2019 الفصل الرابع: الدراسة الميدانية ويشتمل علي مبحثين اما المبحث

الاول:الرصد الاحصائي المبحث الثاني: الانتاج والإنتاجيه. الفصل الخامس :الدراسة التطبيقيه تناولت المبحث الاول أجراءات الدراسةالميدانية اما المبحث الثاني: تحليل البيانات وأختبار الفرضيات.

ثانياً : الدراسات السابقة

سامية عبدالمنعم محمود وبابكر الفكي المنصور: 2014م :-

تناولت الدراسه اثر صادرات القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفتره 1995م_2014م. انتهجت الدراسه منهج التحليل الاحصائى القياسي معتمد علي المصادر الثانويه. اهم الاهداف_ قياس اثر صادرات القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فتره الورقه . الوقوف علي اهميه صادرات القطاع الزراعي باعتبارها ثروات غير ناضبه[1].

توصل البحث الي اهم النتائج: ان صادرات القطاع الزراعي بشقيه مؤثره علي الناتج المحلي بصوره جيد هو انه لم يتم استغلال صادرات البترول في تحسين او النهوض بالصادرات الزراعيه من خلال دعم البني التحتيه لها وتطوير وسائل الانتاج. اهم التوصيات تركيز الاهتمام بتاهيل المشاريع الزراعيه الكبري المخصصه للصادر الزراعي والاستغلال الامثل للموارد الطبيعيه التي يزخر بها السودان من خلال مضاعفه الانتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويليه بالتحول الي سياسه اضافه قيمه مضافه للصادرات بدلامن تصديرها مواد خام لتحقيق مردود اقتصادي عالي. اهميه اكمال البنيات التحتيه للصادر الزراعي من نقل وتسويق وتخزين.

امانى بابكر ادم حسن نصر2014م

تناول البحث دور استخدام الية التخطيط الاقتصادى لتنشيط الصادرات السودانية.

منهجية الدراسة استخدم هذا البحث المنهج الوصفي.

يهدف البحث الي التعرف عاي الوضع الراهن للصادر السوداني والتحديات الواجب علاجها بجانب التعرف على اهم سلع الصادر والاسواق الرئسية لها. اهم الفرضيات افترض البحث ان صياغة برامج لتخطيط الصادر دون المستوي المطلوب اضافة الى ضعف مستويات التنفيذ وعدم الالتزام بالبرامج الموجه لتنشيط الصادر.[1]

أهم النتائج لتي توصل اليها البحث ان التسويق والتكنلوجيا والتنافس هي من تحديات الصادر السوداني وان الاضطرابات في الاوضاع الداخلية والخارجية اثرت على اداء الصادر خلال فترة البحث اهم التوصيات ضرورة وجود خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدي لقطاع الصادر- . أهمية القيام بتكثيف الدر اسات والبحوث لتوزيع الصادرات وزيادة الترويج للصادرات السودانية من خلال المعارض والمهرجانات التسويقية داخل القطر وخارجه.

دراسة عبد العزيز محمد 2013م :

أثر التخطيط الاسترتيجي علي ادراة الموارد البشرية اهداف الدراسة- التعرف الشامل بمفهوم التخطيط الاستراتيجي وتوضيح كيفية استخدام التخطيط الاستراتيجي لادارة تنمية الموارد البشرية في

---

[1] سامية عبدالمنعممحمود وبابكر الفكي المنصور 2014أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المطيا لاجمالي في السودان خلال الفتره 1995م

[1] امانيبابكر ادم حسن نصر 2014، دور التخطيط الاقتصادى فى تنشيط الصادرات السودانية فىالفترة من 2002- 2014م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشورة

المصارف ومساعدتة في رفع كفاءة اداء العاماين في المصارف وذلك من خلال تدريب وتأهيل وتحفيز العاملين للوصول لمفهوم الجوده الشاملة[1(1)].

تمثلت مشكلة البحثان هناك عدم اهتمام من الادارات العليا لاعداد الكوادر البشرية وتأهيلها والاحتفاظ بها وتمكينها للاسهام في العمل بكفاءة ومهنية واقتدار وتهيئة المناخ التنظيمي الملائم عبر رسم السياسات والمسارات الوظيفيه للعاملين لخدمة اهداف البنك الاستراتيجية في ظل تسارع معدلات التطور الاقتصادي واشتداد المنافسة بين المصارف للفوز بالحصة الاكبر من السوق المصرفي لرأس المال البشري مما اوجب علي المصارف استخدام استراتيجيات لادراة تنمية الموارداالبشرية تتناسق مع الاهداف الاستراتيجية للمصارف.

اهمية البحث الي لفت نظر المصارف السودانية لاهمية ودور التخطيط الاستراتيجي لادارة عنصر العمل في ظل المنافسة الموجوده في الساحه المصرفيه خاصة ونحن في عصر التكنولوجيا المتسارعة وسوق الجودة الشاملة والرقابة علي تكلفة عنصر العمل.

فرضيات البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق الاهداف الموضوعة ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي واستقطاب العاملين ذوي الكفاءة العالية ووجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي والتحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية،بالاضافة الي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي ودرجة الولاء.

منهجية البحث استخدم البحث المنهج الاستقرائى والوصفى التحليلي للتوصل الي النتائج حسب اهداف البحث.

نتائج البحث تمثلت في التخطيط الاسترتيجي وهو رافد مهم من روافد تنمية الموارد البشرية، بإعتباره حجر الاساس لاي تنمية يراد لها التقدم ومواكبة التطورات والتغيرات وتحدي الصعوبات وتحقيق المهام والغايات الطويلة الاجل لاستراتيجات معينة لاستخدام كافة الموارد البشرية وغير البشرية المتاحة والمتوقعة وفق طرق تستفيد من الامكانات المتاحه وانطلاق فكر ادارة الموارد البشرية من الانحصار في مشكلات الاستقاب والتوظف للعاملين حسب احتياجات الادارات التنفيذية المختلفة الى الانشقال بقضية اكثر اهمية وحيوية وهى ادارة الاداء وتحقيق الانتاجيةالاعلي وتحسين الكفاءة والفاعلية.

أهم التوصيات هي تحديد دور التخطيط والقوة العامله داخل المؤسسة وخارجها بما يتماشى مع مستقبل المؤسسة المتطور المتغير باستمرار وتوفير المورد للعنصر البشري المناسب والمؤهل تأهيلا علميا معاصرا وكذلك تحديدالاحتياجات التدريبية وانتقاء مناهجها وتطويرها والتى من شأنها تحقيق زيادة الانتاجية بما يتوافق مع الفاعلية وتقليل او الحد من المخاطر

<u>دنيا حسن خلف الله رحمة الله 2009م:-</u>

تركزت هذه الدراسه علي موضوع محددات الحصول علي التمويل طويل الاجل بالقطاع الزراعي حيث يعتبر هذا الموضوع من اهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي لما للتمويل طويل الاجل من دور في تمويل استثمارات القطاع الزراعي السوداني والذي يعتبر القطاع الرائد في السودان والركيزه الاساسيه في الاقتصاد السوداني حيث يساهم في الناتج المحلي الاجمالي باكثر من.30% فالسودان يزخر بفرص

[1(1)]عبد العزيز محمد ، أثر التخطيط الاستتيجي علي ادراةالموارد البشرية ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013

استثماريه واعده ومتوفره في كافه القطاعات الانتاجيه والزراعيه والخدميه ولكن تكمن المشكله الرئسيه في محددات الحصول علي التمويل الازمل هذه الاستثمارات في الوقت المناسب وبالتكلفه المناسبه .فمعظم منشات القطاع الخاص الزراعي علي وجه التحديد تعاني من صعوبات في الحصول علي التمويل طويل الاجل مثل عدم وجود او ندره مصادر التمويل طويل وتوفره . لذلك يجب دراسه محددات الحصول علي التمويل لاكتشاف اسبابها ومن ثم ايجاد الحلول والتوصيات اللازمة لها[1].

تمثلت اهداف البحث في معرفه عقبات الحصول علي التمويل طويل الاجل في القطاع الزراعي واثرها على عمليه الحصول على هذا التمويل بالشركات الزراعيه وكذلك معرفه سياسات القطاع المالى المساعده فى التغلب على محددات الحصول على التمويل طويل الاجل والاسباب ادت الى عدم كفايه مواعين التمويل لاستثمارى والتى تمنح تمويل طويل الاجل بالبلاد ودور الشركات الزراعيه للحصول على تمويل طويل الاجل.

تناولت الدراسة عدد من الفرضيات :صعوبه الحصول علي التمويل طويل الاجل ناتج من ان معظم الشركات الزراعيه شركات عائلي وليست شركات مساهمه عامه .هناك علاقه ذات دلاله احصائيه بين عدم كفايه مؤسسات ماليه تمنح تمويل طويل الاجل وحصول الشركات الزراعيه لهذا النوعمن التمويل_ . ضعف اصول الشركات الزراعيه ومواردها الماليه يؤدي الى صعوبه الحصول على التمويل طويل الاجل. توجه الدوله نحو التمويل طويل الاجل للقطاع الزراعي ادى الى اعاقه الشركه الزراعيه للحصول على تمويل طويل الاجل.

تناولت الدراسة هي .محددات الحصول على التمويل طويل الاجل معظم الشركات الزراعيه شركات عائليه وهناك تذبذب فى سياسات التمويل طويل الاجل بالدوله ادى الى شح المؤسسات المانحه للتمويل طويل الاجل الموجه للشركات الزراعيه واحجام الكثير من هذه المؤسسات الماليه للدخول فى هذا المجال كذلك المخاطر المصاحبه للاستثمار فى القطاع الزراعى تؤدي الى تخوف المؤسسات الماليه المانحه للتمويل طويل الاجل للدخول في تمويل هذا القطاع. توصلت الدراسة عدد من التوصيات: ومن توصيات الدراسة علي الدولة حفز الموسسات المالية الوطنية والاجنبية للدخول في التمويل طويل الاجل في القطاع الزراعي وان يدعو بنك السودان البنوك للتوجية جزء من مواردها للتمويل طويل الاجل للقطاع الزراعي وا إزالة العقبات التي تواجة هذا النوع من التمويل للهذا القطاع ،ودعوة الجامعات ومراكز البحوث الزراعية والمالية مواصلة البحث والدراسة في مجال التمويل طويل الاجل.

محمود حسن عز الدين العجب2007:

اهداف الدراسه:

الغاء الضوء علي السياسات النقديه والماليه في تنميه القطاع الزراعي والصناعي في السودان وذلك من منطلق اهميه القطاعين للانسان والحيوان[1].

---

[1] دنيا حسن خلف الله رحمةالله_2009 محدداتالحصول علي التمويل طويل الاجل بالقطاع الزراعي في السودان(دراسه حاله الشركهالعربيه السودانيه للبذورالمحدوده للفتره 2005م_2008م.

[1] محمود حسنعزالدين العجب2000 - 2011, اثر السياسات النقديه والماليه في تنميه القطاع الزراعيوالصناعي في السودان

تكمن مشكله الدراسه غي عدم وجود سياسات ماليه ونقديه مناسبه في تنميه القطاعين .مما ادي الي قله الانتاج كما ونوعا . ايضا ادي الي ارتفاع الاسعار وقله الارباح مما ادي الي تناقص الاستثمارات في هاتين القطاعين وادي الي قله الصادرات ونقص الطلب علي هذه المنتجات محليا وعالميا.

فرضيات الدراسة: ان السياسات الماليه والنقديه قادت الي اثار سالبه علي هاتين القطاعين،وضعف التمويل الممنوح للقطاع الزراعي يؤثر سلباعلي الانتاج الزراعي.

منهجيه الدراسه: اتبعت الدراسه المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي باستخدام الاحصائيات المناسبه.

نتائج الدراس: عدم وجود التمويل اللازم للقطاع الزراعي ،تصاعد معدلات التضخم وعدم استقرار سعر الصرف ،والعجز في الميزانيه بشكل مستمر.

التوصيات: تبني الدوله سياسات واضحه لتحكم في معدلات النمو في عرض النقود،والعمل علي تثبيت سعر الصرف لفتره معقوله،واعداد الميزانيه في ضوء اهداف معينه وزياده الايرادات.

محمد ابراهيم موسي وعبدالله علياحمد: 2000.

الصناعه بمفهوم عام هى المقياس الحقيقي للتطور الاقتصادي وانها من الاسس الرئسيه للاستقلال الاقتصادي ،فهى من حيث التعريف ذلك الفرع من الانتاج الذي يستخدم فيه احدث وسائل ادوات العمل او الاله تقصد تحويل جزء من الطبيعه الي شي يسد رمقا او حاجيات الانسان سواء كانت تلكالسلعه تحويليه او حرفيه. [1]

اهداف الدراسه :معرفه الملامح العامه للصنيع الزراعي في السودان ودوره في نمو الانتاج الزراعي الصناعي وتحقيق التنميه في السودان.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسه نموذج اختبار السببيه بين قطاع التصنيع والانتاج الزاعي والنمو الاقتصادي فى الاجلين الطويل والقصير.

نتائج الدراسة:عدم وجود علاقه بين الانتاج الزراعي والتصنيع ،ويرجع ذلك الى ان كثير من الصناعات تعتمد على مواد خام مستورده من الخارج.

اهم التوصيات:ايجاد خارطه طريق واضحه تربط الانتاج الزراعي بقطاع التصنيع ووضع خطط وسياسات تعمل علي زياده التوجه نحو مزيد من الصناعات الزراعيه.

_عمل خريطه للانتاج الزراعي للسودان ومن ثم اعداد خريطه لفرص التصنيع الزراعي في السودان وفقا للتوزيع الجغرافي والنوعي لهذه الصناعات

فرانسيس ميثانق ميان2004اهداف الدراسة:

تحديداسباب تدنى فعالية البنك الزراعى السودانى فى دعم وتشجيع القطاع الزراعى;; ومن ثم المساهمة فى وضع حلول تؤدى الى رفع مستوى فعالية اداء البنك فى تحقيق الهدف منانشأة. ، مصادرجمع

[1] محمد ابراهيممموسى وعبدالله علي احمد2000:العلاقه السببيه بين الانتاج الزراعي والصناعاتالتحويليه والنمو الاقتصادي في السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة

المعلومات المصدر الاول الاستبيانات التى تم توزيعها لمزارعين المتعاملين مع البنك الزراعى السودانى ببعض فروع البنك بالولاية المختلفة حيث تم تقسيم السودان جغرافياً الى (5) مناطق: شمال السودان-2 وسط السودان 3-شرق السودان 4-غرب السودان-5 جنوب السودان ,كذلك تم اجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤلين برئاسة البنك والادارات الاشرافية بالولايات. [1]:

المصدر الثانى تقارير البنك الزراعى السودانى وبنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى الاتحادية. منهجية الدراسة: استخدمت الاساليب الحصائية من جداول ونسب ومؤشرات فى تحليل تلك البيانات ,كما استخدمت الاساليب الوصفية فى تفسير مدلولات تلك النسب والمؤشرات.

نتائج الدراسة ان السياسات والتشريعات التمويلية بالبنك لاتراعى مصلحة المزارعين كما يسود فهم خاطئ لدى المزارعين حول طبيعية تمويل البنك الزراعى حيث يعتبرونه تمويلاً حكومياً غيرمسترد مما يدفعهم لغدم الاهتمام بالسياسات والتشريعات التمويلية والالتزام بها, كما ان النظم والاجراءات التمويلية معقدة وان الوعى الانتمائى ضعيف لدى المزارعين كذلك اوضحت الدراسة ان الانتشار الجغرافى للبنك الزراعى السودانى ضعيف بالرغم من كثرة عدد فروعه وذلك مقارنة بحجم مساحةالسودان وامكانياته الزراعية.

وخلصت الدراسة الى مقترحات محددة لتفعيل دور البنك الزراعى السودانى فى تحقيق التنمية وذلك من حيث السياسات والتشريعات التمويلية والنظم والنواحى الاجرائية فى عمليات التمويل والانتشار الجغرافى للبنك والوعى واسس التمويل الزراعى.

<u>عبدالله اديس ابكر احمد 2002م:-</u>

استعرضت الدراسة اثر تبني سياسات التحرير الاقتصادي علي القطاع الزراعي خلال الفترة من (1992-2002)،وتمثلت مشكلة البحث في تناول اهم واكبر القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني وتحديد دوره في التنكيه الاقتصادية والاجتماعية ولامن القومي والاستراتيجي في ظل سياسات التحرير الاقتصادي ،كما تناولت الدراسة السياسات الزراعية في الفترة 1992-2002م وستعرضت فيها برامج سياسة التحرير الاقتصادي مثل البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي والاستراتيجية القومية الشاملة وفي إطار السياسات الهيكليه تناولت خصخة مؤسسات القطاع العام مثل المشاريع الزراعية الكبري بالاضافة الي بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعيه.[1]

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي في تحديد وضع الزراعة والسياسات التي تم تطبيقها علي القطاع الزراعي ،وكذلك المنهج التحليلي وذلك بتحليل البيانات والوصول الي النتائج،حيث انهذه الدراسة اعتمدت علي البيانات الثانوية من مصادرها.

---

[1] فرانسيسميثانق ميان، 2004ور البنك الزراعى السودانى فى تمويل التنمية الزراعيةبالسودان خلال الفترة 1994-2004م، جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،غير منشورة

عبدالله ادريس ابكر احمد 2002، اثرسياسات التحرير الاقتصادي علي القطاع الزراعي (1992م-2002م)جامعة السودان للعلومالتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير منشورة، 2002م

واوضحت الدراسة ان هناك تذبذب في الانتاج والمساحات المزروعة وذلك اثر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض الدخل القومي ولذا لا بد من وضع سياسات اجراءات تراعي خصوصية القطاع الزراعي والعمل علي تحقيق الغذائي والتنمية الشاملة في البلاد.

التعليق علي الدراسات السابقة :-

الدراسة الاولى تختلف الدارسة الباحث مع الدراسة الحالية في تناولها محددات الحصول علي التمويل طويل الاجل بالقطاع الزراعي في السودان توصيات الدراسة علي الدولة حفز الموسسات المالية الوطنية والاجنبية للدخول في التمويل طويل الاجل في القطاع الزراعي اما الدراسة الحالية فتختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت تقييم تجربه التخطيط الاقتصادي بتطبيقها علي القطاع الزراعي في السودان ،اما الدراسة الثانية فتختلف في تناولها العلاقه السببيه بين الانتاج الزراعي والصناعات التحويليه والنمو الاقتصادي في السودان حيث عملت علي ايجاد خارطه طريق واضحه تربط الانتاج الزراعي بقطاع التصنيع ووضع خطط وسياسات تعمل علي زياده التوجه نحو مزيد من الصناعات الزراعيه تناولت تقييم تجربه التخطيط الاقتصادي بتطبيقها علي القطاع الزراعي في السودان،اما الدارسة الثالثة فتختلف في تناولها صادرات القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان من خلال الاهتمام بتاهيل المشاريع الزراعيه الكبري المخصصه للصادر الزراعي والاستغلال الامثل للموارد الطبيعيه اما الدراسة الحالية فتناولت جانب تقييم تجربه التخطيط الاقتصادي بتطبيقها علي القطاع الزراعي في السودان،اما الدراسة الرابعة فتختلف في تناولها السياسات النقديه والماليه في تنميه القطاع الزراعي والصناعي في السودان وتتفق مع الدراسة الحالية في تنمية القطاع الزراعي اما الدراسة الحالية فتختلف في شمولها علي التخطيط الاقتصادي بتطبيقها علي القطاع الزراعي في السودان ، اما الدراسة الخامسة تناولت دور التخطيط الاقتصادى فى تنشيط الصادرات السودانية بينما الدراسة الحالية تختلف مع الدراسة في التخطيط الاقتصادي بتطبيقها علي القطاع الزراعي في السودان

الفصل الثاني

الإطـــــــار

النظـــــــري

المبحث الاول: ماهية التخطيط الاقتصادي

المبحث الثاني: القطاع الزراعي